

ماذا حملت الوفود إلى موسكو؟

جمال العلق

يرتقب الشارع السوري ماذا يمكن أن ينتج عن لقاء موسكو التشاوري بين الحكومة والمعارضة، وقد عكّر صفو هذا الترقّب قيام العصابات الإرهابية بقصف مدينة دمشق. وحمل هذا القصف تفسيرات كثيرة، منها رسالة عدم اعتراف بالوفد المعارض إلى موسكو، فيما اعتبر آخرون أن هدف هذا القصف هو تقوية ورقة الفريق المعارض من المعارضة وطمانته بأنّ لديه قوة على الأرض تمتلك أسلحة نوعية تناول المدنيين.

وأيا كان التفسير، فإنّ العصابات الإرهابية لا تزال تعتبر قتل المدنيين ورقة رابحة تمتلكها. وفي الحالتين، فإنّ قصف دمشق يعني تجاوز الخطوط الحمراء، وخصوصاً أنّ العصابات الإرهابية تحتمي بالمدنيين في الوغلة قبل الحديث عما تحمله المعارضة السورية من مطالب إلى موسكو. يجب أن نتوقف عند نموذجين على اتصال دائم بالمعارضة السورية وهما: تركيا وإسرائيل.

عندما أسقطت الدفاعات الجوية السورية طائرة تركية، أعلنت «المعارضة التركية» أنّها مع الجيش التركي، بالرغم من خلافها الكبير مع أردوغان وتحمله مسؤولية ذلك التصادم. فمادام قالت المعارضة السورية في حينه؟ وعندما اعتدت إسرائيل على القنطرة صرّح معارض «إسرائيلي» بأنه لم يعلم بالقرار، ولكنه مع الجيش «الإسرائيلي» رغم خلافه مع الحكومة. فمادام قالت المعارضة السورية؟ هذا هو الفارق الذي نتحدث عنه دائماً، وهذا ما يجب أن نسال عنه المعارضة السورية، التي وافقت على المشاركة في الحوار. فاليوم بعد منطقياً أن يقول أحد إنّ الحرب

الدائرة في سورية هي حرب بين قوات حكومية وأخرى معارضة، إنما هي حرب بين الشعب السوري وبين الإرهاب المدعوم دولياً وإقليمياً. فهل تحمل المعارضة ما يقنع الشعب السوري بأنها ترفض هذه الحرب وأنها مع الشعب في حربه على الإرهاب وأنها ستساند الجيش السوري وتدعم عملياته؟ إذا كانت بالفعل تحمل هذه النية، هل هي قادرة على إعلان موقفها الواضح والصرّيح من دون أي مراوغة أو تحاليل أو لعب على الكلام؟

لم تختلف يوماً على ضرورة وجود معارضة وطنية تحمل همّ المواطن والوطن وتقدّم ما تراه في مصلحة المواطن والوطن، ولكن أنّ تصطف المعارضة مع أعداء الوطن، وحينها خلافها مع السلطة، فهذا غير مقبول لا في القاموس الوطني، ولا عند أيّ شعب حرّ من شعوب هذه الأرض.

فأنيّ حديث اليوم يقوم على مبدأ المساس بالهيكल العسكري للجيش هو حديث يهدف إلى إضعاف الجيش والنيل منه، واتيّ حديث عن تشكيل مؤسسات انتقالية قد يدخل البلد في فراغ دستوري، هو حديث غير قابل للتطبيق، طالما أنّ الحرب دائرة وأعداء سورية يضحون بالسلام والمال لهذا الغرض.

إنّ بيان القاهرة الذي يتضمّن عشر نقاط، يعني في مضمونه إدخال سورية في دوامة الفراغ الدستوري ويطلّح مؤسسة الجيش بما يخدم العصابات الإرهابية، وهذا في منطق الدفاع عن الوطن غير مقبول وغير مقنع، وخصوصاً إذا علمنا أنّ من أراءه هذا النقاط هو «ائتلاف الدوحة» ومن خلفه أميركا وتركيا وإسرائيل.

ليس بالضرورة أن نتفق على جميع النقاط الخلافية، لكن الضروري أن نصل إلى نقاط مشتركة يكون رأس

محاكمة الشيخ علي سلمان تشعل الطائفية في المنطقة

ياسين مدني

أعلنت السلطات ومحامي الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة، قبل عدة أيام، عن محاكمة الزعيم البحريني المعارض من 28 من الشهر الحالي أمام المحكمة الكبرى الجنائية بتهمة الترويج لقب وتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد. علام يدل هذا الإعلان؟ وما المقصود من هذه المحاكمة؟ ما هي تداعيات محاكمة الشيخ سلمان الذي ألقى القبض عليه في 28 كانون الأول، وأواخر العام الماضي، بعد أن قاد مظاهرة للاحتجاج على الانتخابات التي نطقت في تشرين الثاني وقاطعتها جمعية الوفاق الوطني؟ وهل يمكن القول إنّ الواقع البحريني يتجه، في المستقبل، نحو مزيد من الخطورة والفوضى والاضطرابات؟

يدل المشهد البحريني الحالي على أنّ ردود الفعل السلبية للنظام البحريني على ما يطالب به الشعب بطريقة سلمية، يصبّ الزيت على نار الخلافات الحادة بين المجتمع والحكومة، ما يدفع المجتمع إلى الإحاح، في شكل أكبر، على مطالبه المشروعة في مواجهة حكومة لا تعرف سوى الصلح والشكليات واستخدام العنف والاعتقال المتزايدين، بدلاً من تلبية حاجات شعبها.

إنّ استمرارية النهج السلطوي من ناحية النظام البحريني، رغم سلمية الاحتجاجات تدل على اعتقاد النظام أنّ السمعاء بحرية التعبير والتجهر والاحتجاج وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وفي مقدمهم الزعماء، والتوقف عن التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي ومنع الثقة بين المعارضين والسلطة وبشجع الشعب البحريني على الاستمرار في المطالبة بالديمقراطية وإنهاء الحكم الاستبدادي.

عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية البحرينية عام 2011، دعا المحتجون منذ البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في هيئة النظام السياسي القائم، بما يضمن الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية وتداول السلطة التنفيذية بواسطة الانتخابات الحرة وحرية تشكيل الأحزاب ومراعاة العدالة الاجتماعية وإعلاء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته وإطلاق حرية الرأي والتعبير ووقف التجنيس السياسي. وقد اتخذت الحركة الاحتجاجية بعداً اقتصادياً، حينما طالب المحتجون برفع مستويات المعيشة وزيادة رواتب الموظفين وحل مشكلة البطالة. كما طالبوا باستقالة رئيس الوزراء في ملكة لم تعرف، منذ استقلالها، سوى رئيس وزراء واحد هو خليفة بن سلمان آل خليفة، عم الملك الحالي حمد بن عيسى آل خليفة.

وفي حين كانت الاحتجاجات تحمل طابعاً سلمياً مع التأكيد الدائم من جانب زعماء المعارضة، بمن فيهم الشيخ عيسى قاسم والشيخ علي سلمان، على السلمية في الحراك والاستمرار في المطالبة بالحقوق المشروعة بالطرق السلمية، إلا أنّ النظام تبنى النهج الأمني في الرد على الاحتجاجات وقام بإصلاحيات شكلية في تلبية مطالب شعبه المشروعة وهي، كما ذكرنا، الديمقراطية وتداول السلطة ومشاركة الشعب فيها ومزيد من الحريات، الأمر الذي أدى إلى تفاهم الأزمة بين المجتمع والنظام، عوضاً عن الحد منها أو القضاء عليها.

وأيّ الرد العسكري وإعلان حالة الطوارئ وطلب المساعدة من النظام السعودي وتدخله العسكري المباشر، مؤيداً للنظام البحريني، إلى نتائج كارثية لم يكف النظام بها بل استخدم في مواجهة هذا الحراك ما يمكن توصيفه بالسلح والنفق، من أجل تبرير التدخلات العسكرية واستخدام العنف ضدّ شعبه، بذريعة حفظ الصالح العليا للشعب البحريني والاندماج الوطني. وهكذا قامت الحكومة البحرينية باعتقال المعارضين من الأطفال والنساء والشباب والزعماء الذين تعرضوا لأشدّ طرق التعذيب والانتهاكات، في ظلّ تجاهل الإعلام العربي والعالم، للحراك وكأته لم يحدث.

وفي السياق، صدر عن المجتمع الدولي تقارير إدانة لممارسات نظام الحكم في البحرين ضدّ المواطنين الأبرياء، وخصوصاً تعذيب أطفال كانوا قد اعتقلوا خلال الاضطرابات الشعبية. وقالت منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال في تقرير موجز صدر في 16 ديسمبر 2013، إنّ حبس الأطفال وإساءة معاملتهم وتعذيبهم، من الأمور المعتادة في البحرين. في حين أنّ البحرين من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة. كما تواصلت تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن المنظمات الدولية في انتقاد واستنكار انتهاكات حقوق الإنسان والتي تشمل قيام السلطات البحرينية بحبس مدافعين عن حقوق الإنسان، بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية وانتقادهم المسؤولين، ونزح الجنسية، تسعافاً، عن نشطاء المعارضة وتكثّر استخدامهم القوة المفرطة في قمع المظاهرات.

وبرغم تلك الصعوبات، لم يتوقف الحراك الشعبي وتواصلت مسيرته السلمية ولم يخرج في ظل قيادة زعمائه عن الطريق السلمي والديمقراطي ولم يسع يوماً إلى الإطاحة بالنظام بل جهد في إعلاء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الديمقراطية ومراعاة العدالة الاجتماعية، بحيث يمكن القول إنّ الحراك الشعبي في البحرين هو الأكثر التزاماً بالأساليب السلمية.

إلى مزيد من الخطورة والفوضى والاضطرابات الناتجة من ردود الفعل السلبية للنظام البحريني على ما يطالب به الشعب بطريقة سلمية. وعلى الجميع أن يدرك أنّ القضية لا تتعلق بالشعب والسنة، وأنّ المسألة ليست طائفية، وأنّ شعب البحرين يؤمن بأنه جزء من أمة عربية مسلمة.

لكنّ المنهج الذي يتبعه النظام البحريني يجرّم الشعب من حقوقه المشروعة التي نهض من أجلها، ما أدى إلى اعتقال الشيخ علي سلمان بعد أن طالب مجلس منتخب كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية. وعلى النظام البحريني أن يعرف أنّ طريق الديمقراطية يمرّ عبر الحوار الوطني والمصالحة الشاملة والاعتراف بحقوق الشعب، بما فيه المعارضة التي يعدّ تمثيلها في السلطة أحد أهمّ أعمدة الأنظمة الديمقراطية، وخصوصاً في ضوء وجود أقلية حاكمة وأغلبية محكومة في البحرين وأنّ اعتقال الشيخ سلمان ومحاكمته أمام المحكمة الكبرى الجنائية، بذريعة الترويج لقب وتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، يهدد بصعيدة الاحتجاجات السياسية وينتج شكليات الإصلاحات التي قام بها النظام وتُشعل الطائفية في منطقة تعاني من آلام متزايدة.

كاتب ومحلل سياسي إيراني

خفايا

بينما استثنى حزب الله وتيار المستقبل عدداً من المواضيع عن جدول أعمال الحوار الجاري بينهما، ومنها موضوع المحكمة الدولية وسلاح حزب الله وجوده في سورية، كشفت مصادر «القوات اللبنانية» أنّ الأخيرة ستطرح موضوع السلاح خلال الحوار المرتقب بينها وبين التيار الوطني الحر، علماً أنّ مندوبي الجانبين في اللقاءات التمهيديّة، لم ينتهوا بعد من إعداد جدول أعمال الحوار.

حردان استقبل القطان وعبد الرزاق؛ تأكيد دعم الجيش لصدّ خطر الإرهاب



حردان مجتمعاً إلى عبدالرزاق والقطان

وأكد المجتمعون أنّ المسألة الفلسطينية تشكل جوهر الصراع، والمطلوب حراك واسع على مستوى الساحات العربية دعماً لمقاومة شعبنا في فلسطين في مواجهة الاحتلال والعدوان. فُشعنا في فلسطين يتعرّض للإرهاب والقتل والتشريد منذ العام 1948، وهذه سياسة «إسرائيلية» معتمدة من أجل تصفية قضية فلسطين، لذلك من وحدة القوى الفلسطينية وتوحيد الطاقات وتفعيل المقاومة في مواجهة المخطط الصهيوني الإجرامي. وتطرّق المجتمعون إلى الأوضاع المعيشية في لبنان فكان تشديد على للأوضاع المعيشية من كل جوانبها لتخفيف الأعباء عن كاهل اللبنانيين وتمتين حياة كريمة لهم.

وهذا يستدعي تمسكاً بعناصر قوة لبنان والتفافاً حول الجيش اللبناني وسائر القوى الأمنية، واتخاذ إجراءات متشددة لمنع القوى الإرهابية من تحقيق أهدافها، وفي طليعة هذه الإجراءات التنسيق مع الدولة السورية على المستويات كافة، من أجل وأد الإرهاب والتطرف. ولفت المجتمعون إلى أنّ لبنان، كما سورية والعراق وفلسطين، في عين عاصفة الإرهاب، وقد باتت واضحة أنّ العدو الصهيوني ودولاً عربية وإقليمية معروفة والمجموعات المتطرفة، متورّطون في الإرهاب الذي يستهدف المنطقة وشعوبها. وإنّ الغارة الصهيونية على مدينة القنيطرة السورية تؤكد أنّ العدو «الإسرائيلي» يفقد الأعمال الإرهابية التي تستهدف المنطقة.

عرض رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان الأوضاع على الساحتين اللبنانية والقومية مع وفد ضمّ رئيس جمعية «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القطان ورئيس حركة «الإصلاح والوحدة» الشيخ ماهر عبد الرزاق، في حضور عميد الإذاعة والإعلام وائل الحسينية.

وأكد المجتمعون خلال اللقاء على ضرورة دعم الجيش اللبناني لتأمينه من القيام بمهامه الوطنية في حماية لبنان واللبنانيين من خطر الإرهاب والتطرف. ورأوا أنّ الهجمات الإرهابية المتكررة التي يتعرّض لها الجيش اللبناني، من قبل المجموعات التي الإرهابية، تندرج في سياق مخطط ضرب الأمن والاستقرار في لبنان.

نشاطات



بري مستقبلاً جنيلاً وأبو فاعور

زار سفير الأرجنتين ريكاردو لايبريرا، مدينة الوكالة الوطنية للإعلام لور سليمان صعب في مكتبها في وزارة الإعلام، وعرض معها العلاقات الثنائية بين البلدين، ولا سيما الإعلامية منها، إضافة إلى التضخيم لانتفاضة تعاون مشتركة بين وكالة «تيلام» الأرجنتينية والوكالة الوطنية.

وقال لايبريرا بعد اللقاء: «ناقشنا مع مدير الوكالة الوطنية للإعلام سبل التعاون بين لبنان والأرجنتين على صعيد تبادل الأخبار، وخصوصاً أنّ في الأرجنتين وسائل عدة لنقل أخبار الشرق الأوسط، وبهذه المناسبة يتم نقل أخبار الأرجنتين ودول تحالف الـ MERCOSUR وأميركا الجنوبية.»

استقبل وزير البيئة محمد المشنوق السفير الروسي الكسندر زاسيكن، وعرض معه التطورات في لبنان والمنطقة وأطلعه على برنامج عمل وزارة البيئة.

ثمّ التقى المشنوق رئيس بلدية جبيل زياد حواط ونائب محمية بنتاغل جورج كريم، وجرى البحث في الأوضاع البيئية لمدينة جبيل وما يتعلق بالنباتات والمحميات الطبيعية.

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري، في عين التينة، رئيس «اللواء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط ووزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، وجرى عرض للأوضاع والمستجدات الراهنة.

وكان بري التقى وزير الخارجية جبران باسيل، ثم سفير أستراليا في لبنان غلين مايلز في زيارة بروتوكولية، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان.

استقبل وزير البيئة محمد المشنوق السفير الروسي الكسندر زاسيكن، وعرض معه التطورات في لبنان والمنطقة وأطلعه على برنامج عمل وزارة البيئة.

ثمّ التقى المشنوق رئيس بلدية جبيل زياد حواط ونائب محمية بنتاغل جورج كريم، وجرى البحث في الأوضاع البيئية لمدينة جبيل وما يتعلق بالنباتات والمحميات الطبيعية.

سلام عرض الأوضاع مع مقبل والسفير الياباني

أوتسوكا؛ سنساهم في تحقيق استقرار المنطقة



سلام ومقبل في السراي (تورن)

سلام ومقبل في السراي

عرض رئيس الحكومة تمام سلام التطورات في لبنان، لا سيما الوضع الأمني، مع نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع سمير مقبل، ثم استقبل سفير اليابان في لبنان سيشي أوتسوكا الذي أشار إلى أنه نقل إلى سلام رسالة من نظيره الياباني شينزو أبي «تتعلق بمطالبة اليابان بالقيام باتصالات وتعاون وبنفق من أجل مكافحة الإرهاب، وكذلك بدعم المالي الذي تقدمه اليابان للدول المتضررة من الأزمة السورية، وخصوصاً لبنان.»

وأضاف: «رئيس الوزراء الياباني كان أعلن في تصريحاته الأخيرة أنّ جولته إلى الشرق الأوسط من 16 إلى 21 كانون الثاني الحالي كانت تهدف إلى توجيه رسالة، مفادها أنّ اليابان سوف تساهم في تحقيق استقرار منطقة الشرق الأوسط، مشدداً على أنّ المساعدات اليابانية، التي تبلغ 200 مليون دولار أميركي، ليست مساعدات عسكرية بل هي مساعدات إنسانية ودعم للبنى التحتية. وقد تلقت اليابان المزيد من التقدير حيال سياساتها الدبلوماسية تجاه الشرق الأوسط، في شكل عام، وكذلك للمساعدة المقدمة إلى لبنان في شكل خاص.»

وتطرق أوتسوكا إلى إعدام الرهينة الياباني على يد «داعش»، مشيراً إلى أنّ رئيس الوزراء الياباني وصف شريط الفيديو الذي يظهر العملية «بالعمل الإرهابي غير المقبول إطلاقاً». وقال: «إننا نشعر بغضب كبير ونطلب، مجدداً وبقوة، عدم تعريض الرهينة الثمانية السيد كينجي غوتو للخطر وإطلاق سراحه فوراً.»

وعبر عن عميق أسفه وقلقّه إزاء المعتقلين اللبنانيين لدى المتطرفين، وقال: «إننا نتمنى بشدة أن يتم إطلاق سراحهم فوراً، وقد في تعزيز آية التعاون الحكومي من

أعرب الرئيس سلام عن تعاطفه مع اليابان وقدم تعزّيته إلى عائلة الضحية اليابانية.»

وتابع: «أكد رئيس الوزراء الياباني في رسالته أنّ حكومة بلاده لن ترسخ للإرهاب وستبدل كل ما في وسعها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم، بالتعاون مع المجتمع الدولي من دون تردّد.»

وتناول سلام مع سفير سويسرا فرانسوا باراس العلاقات الثنائية. ثم تداول مع وزير العمل سجعان قزي في آلية عمل الحكومة، وقال قزي: «تداولنا في الوضع الحكومي الذي يتطلب المزيد من التضامن واحترام مفهوم التوافق على صور القرارات والمراسيم ما يستدعي من جميع المشاركين في الحكومة وفتحة مسؤولية كي لا تتحول آلية الإجماع إلى آلية تعطيل، وتكون آلية وحدة وطنية تحافظ على الحكومة، والرئيس سلام يعي هذا الأمر ويفكر في تعزيز آية التعاون الحكومي من

المشنوق بحث مع موسى أوضاع السجون



المشنوق مستقبلاً موسى

عرض وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الأوضاع العامة، لا سيما أوضاع السجون، مع عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب ميشال موسى، وكان اللقاء مناسبة عرض خلالها عرض المستجدات في ضوء الحوار بين «حزب الله» و«تيار المستقبل».

وقال موسى بعد اللقاء: «تداولنا شؤوناً إنمائية تتعلق بمنطقتنا، وتحدثنا عن مواضيع تخصّ حقوق الإنسان، وتحديدًا موضوع السجون والخطوة الكبيرة التي أقدمت عليها الدولة ممثلة بوزير الداخلية من أجل تنظيم أوضاع السجون، وخصوصاً سجن رومية، وسيكون لنا محطة أكبر بعد غد الخميس (غدًا) في اجتماع لجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي، وقد دعونا الأسبوع الماضي إلى عقد جلسة تتعلق بالسجون، ووعدنا معالي الوزير ببدل أقصى جهده لمشاركة جلسة بالجلسة بالرغم من انعقاد مجلس الوزراء، وذلك لشرح هذه الخطوة ووضع السجون حالياً وما يعمل في هذا القطاع، وهو سجن رومية بالتحديد.»

ثم استقبل وزير الداخلية عائلة المغدور إيف نوفل التي شكرته على مواساتها بمصايبها.

كما التقى وزير الزراعة أكرم شهيب وبحث معه في ملفات تهّم وزارتي الداخلية والزراعة. وتابع مع المدير العام لـ«سوليدير» جمال عيتاني شؤوناً تتعلق بوسط بيروت التجاري.

يازجي التقى بثينة شعبان

استقبل بطريق أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي المستشارية السياسية والإعلامية للرئيس بشار الأسد الدكتور بثينة شعبان، في الدار البطريركية في دمشق.

وجرى التطرق خلال اللقاء، حسب بيان صادر عن البطريركية، إلى «معاناة السوريين، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، والذين يدفعون كلفة باهظة لإيديولوجيات متطرفة، من إرهاب وتكفير وحطف واستهداف للمدنيين، وهي ممارسات كانت وستبقى غريبة عن واقع وتاريخ العيش الواحد بين أطراف البلد الواحد.»

وأكّد يازجي «ثوابت الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسية في تبني الحوار والحلّ السياسي السلمي سبيلاً للخروج من الأزمة السورية»، مشدداً على أنّ «من حقّ سورية كدولة أن تعود إلى سابق عهدها وأنّها وترجع بمنطق المصالحة إلى توطيد أسس العيش الواحد والمواطنة الحق، وذلك بتضام جهود أبناءها.»



يازجي وشعبان